الصباح الاقتصادية
12
العدد 3235 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 27 ربيع الأول 1440 - الموافق 5 ديسمبر 2018
Wednesday 5 December 2018 - No.3235 - 11 th Year

الحجرف يبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع نائب وزير خارجية أوزبكستان

نايف الحجرف

بحث وزير المالية الكويتي الدكتور نايف الحجرف أمس الثلاثاء مع نائب وزير الخارجية في جمهورية أوزبكستان ديشلود أحدوف سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين.

وقالت وزارة المالية في بيان صحفي إنه تم خلال اللقاء مناقشة آخر المستجدات الخاصة بالدورة الاولى للجنة الوزارية الكويتية الأوزبكية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والمقرر انعقادها في شهر يونيو 2019 بالعاصمة طشقند.

واوضحت انه تم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول المواضيع التي ستدرج على جدول أعمال اللجنة الوزارية المشتركة إضافة الى التطرق الى آخر التطورات الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في أوزباكستان وتحسين بيئة الأعمال والقوانين واللوائح الجاذبة للمستثمر الأجنبي فيها.

وذكرت ان اللقاء عقد بحضور الوكيل المساعد لقطاع الشؤون الاقتصادية نبيل العبدالجليل وسفير جمهورية أوزبكستان لدى الكويت الدكتور بهرمجان أعلايوف لافتا الى ان اللقاء يأتي ضمن اطار الجولة الثالثة للمشاورات السياسية القائمة بين وزارات الخارجية في البلدين الصديقين.

العاني: العراق تتمنى زيادة التبادل التجاري مع الكويت

جانب من اللقاء

اكد وزير التجارة العراقي محمد العاني أمس الثلاثاء رغبة بلاده في زيادة التبادل التجاري مع الكويت وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وذكر الوزارة في بيان لها ان ذلك جاء خلال لقاء جمع الوزير العاني مع سفير الكويت لدى العراق سالم الزمانان حيث بحثا سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وامكانية زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بما يعزز ويسهم في الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية.

وقال العاني بحسب البيان ان عمق العلاقات التاريخية بين البلدين تجعلهما امام مسؤولية كبيرة في فتح افاق جديدة للتعاون الثنائي على اساس المصلحة المشتركة مضيفا ان من اولويات الحكومة العراقية الجديدة تعزيز العلاقات مع الكويت في جميع المجالات.

ودعا الى ضرورة تفعيل وتطوير الاتفاقيات الثنائية السارية مع الكويت في ضوء حاجة البلدين الى وجود رؤية جديدة تقوم على التعاون والتفاعل في جميع المجالات.

واشار الى حاجة العراق لدخول الشركات الكويتية في عمليات الاستثمار واقامة شراكات مع القطاع الخاص العراقي ومساهمتها في مناقصات تجهيز المواد الغذائية.

وكشف عن وجود افكار ودراسات جديدة لتشغيل (خط الترانزيت) للمار من تركيا الى الكويت عبر العراق فضلا عن تنفيذ البرنامج الحكومي في موضوع رفع الازدواج الضريبي.

واشاد العاني بالموقف الكويتي الداعم للعراق اثناء مواجهة التنظيمات الارهابية واقامة مؤتمر الكويت الدولي لاعمار العراق وما حققه من نتائج ايجابية في دعم وتاهيل البنى التحتية في المحافظات التي تعرضت للارهاب.

من جهته شدد السفير الزمانان على حرص الكويت على علاقاتها مع العراق في جميع المجالات مضيفا ان الكويت اعربت في اكثر من مناسبة عن دعمها للعراق واستقراره السياسي.

واكد الزمانان وفق البيان استعداد الكويت لزيادة حجم التبادل التجاري مع العراق الى مجالات اوسع خاصة وان السوق العراقية ستكون جاذبة للاستثمار.

المؤشر «العام» يرتفع 25.2 نقطة خلال جلسة متباينة للبورصة

جلسة متباينة للبورصة

انهت البورصة تعاملات امس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 25ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5140ر9 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر49 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 105ر4 مليون سهم تمت من خلال 4698 صفقة نقدية بقيمة 22ر5 مليون دينار كويتي (نحو 74ر25 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 5ر7 نقطة ليصل إلى مستوى 4725ر77 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر12 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 60ر3 مليون سهم تمت عبر 2216 صفقة نقدية بقيمة 4ر2 مليون دينار (نحو 13ر86 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 41ر9 نقطة ليصل إلى مستوى 5369ر04 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر79 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 45ر12 مليون سهم تمت عبر 2482 صفقة بقيمة 18ر3 مليون دينار (نحو 60ر39 مليون دولار).

وكانت شركات (الأنظمة) و(أسمنت الخليج) و(قيوين ا) و(منشات) و(كميك) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أعيان) و(بيتك) و(برقان) و(زين) و(بتروجلف) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (ايفا فنادق) و(باكو) و(آسيا) و(وربة ت) و(للصالح ع).

وتابع المتعاملون إفصاحا بشان تعامل شخص مطلع على أسهم شركة (سنرجي القابضة) وإفصاح معلومات جوهرية من شركة (نور للاستثمار) بشان مفاوضات لتجديد وإعادة هيكلة القروض علاوة إعلان الشركة (الوطنية العقارية) بشان تاكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم.

كما تابع المتعاملون إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«التجارة» تضيف 14 نشاطا تجاريا جديدا إلى أنشطة الدليل التجاري

أصدر وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان أمس الثلاثاء قرارا أضاف بموجبه 14 نشاطا تجاريا إلى انشطة الدليل التجاري وفقا لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن القرار يأتي بناء على قرار مجلس الوزراء بشان توصيات لجنة توحيد التصانيف التجارية للانشطة الاقتصادية بالكويت وكذلك بناء على القرار الوزاري بشان تشكيل لجنة تصنيف الأنشطة التجارية والمهنية والحرفية.

وأوضحت أن القرار الذي حمل رقم (686) لـ2018 حدد إضافة تأجير المركبات الترفيهية ومختبرات بيئية لفحص عينات التربة ومختبرات بيئية لفحص عينات الهواء ومختبرات بيئية لعينات المياه ومختبرات بيئية لفحوصات البيولوجية ومختبرات بيئية لفحص المواد الكيماوية.

خلال حفل إطلاق تقرير توقعات الطاقة العالمية 2018

العدساني: الطلب على الطاقة بدأ يتزايد بسرعة هائلة في الكويت

■ وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» تعملان معاً من أجل عالم مستقر للطاقة

■ أمن الطاقة أصبح ضرورياً للجميع خاصة مع توسع العالم وزيادة الطلب على النفط والغاز

نزار العدساني

■ الصياغ: الطلب على النفط لن يشهد نمواً في ظل وجود منافسين آخرين إضافة إلى النفط الصخري

■ الشيخ: الأمم المتحدة تسعى إلى ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بكلفة ميسورة بحلول 2030

■ مهدي: ميزانية خطة التنمية تصب في المقام الأول بمصلحة مشاريع القطاع النفطي

■ إستراتيجية مؤسسة البترول وشركاتها التابعة لعام 2040 تركز على المنتجات المتنوعة والصناعات التحويلية

اكد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني ضرورة التطوير والاستثمار في جميع مصادر الطاقة لتلبية الطلب المستقبلي على الطاقة مع التركيز على الحد من الانبعاثات إذ بدا الطلب على الطاقة يتزايد «بسرعة هائلة» في الكويت.

جاء ذلك في كلمة للعدساني امس الثلاثاء في حفل إطلاق تقرير توقعات الطاقة العالميه 2018 الصادر عن وكالة الطاقة الدولية التي تستضيفه الكويت بحضور مسؤولين وخبراء محليين وعالميين في مجال الطاقة من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

وأضاف أن وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) يعملان معا من اجل عالم مستقر للطاقة معتبرا أن المشهد العالمي للطاقة اصبح اكثر تجانسا إذ أصبح المنتجون والمستهلكون شركاء وليسوا معارضين.

وأوضح أن توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى جانب توقعات الطاقة لدى (أوبك) تعد مرجعا حيويا للصناعة النفطية وللتنبؤ بالمستقبل في ظل سيناريوهات مختلفة حيث أصبحت التحديات أكثر تعقيدا.

وذكر أن توقعات الطاقة الصادرة من قبل وكالة الطاقة الدولية أصبحت كذلك مرجعا للشركات والأكاديميين ومؤسسات الطاقة على مستوى العالم وذلك في ظل حالة عدم اليقين التي تسطير على الاسواق.

وأشار إلى أن أمن الطاقة اصبح ضروريا للجميع خاصة مع توسع العالم وزيادة الطلب على النفط والغاز مبينا في الوقت ذاته ان هناك خطوات حثيثة نحو تعزيز الثقة والتعاون بين المنتجين والمستهلكين على مستوى العالم.

ولفت إلى اهمية تقارير وكالة الطاقة الدولية التي تؤكد على تغير المناخ بين المنتجين والمستهلكين ليكونوا أكثر تعاونا وتنسيقا لأن كليهما يواجهان نفس التحديات.

وأضاف «عندما تاسست وكالة الطاقة الدولية في 1974 تم تصميمها في البداية لمساعدة البلدان المستهلكة على تنسيق حلف جماعي ومع ذلك في عالم اليوم تحول عمل وكالة الطاقة الدولية إلى شريك فعال لخلق فهم افضل للأسواق بين المنتجين والمستهلكين».

من جانبه قال الأمين العام للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتية خالد مهدي في كلمة مماثلة ان ميزانية خطة التنمية تصب في المقام الاول لمصلحة مشاريع القطاع النفطي مبينا ان استراتيجية مؤسسة البترول وشركاتها التابعة لعام 2040 تركز على المنتجات المتنوعة والصناعات التحويلية.

وشدد مهدي على ان مشاريع الخطة التنموية التي ينفذها القطاع النفطي سوف تصبح مخرجا مهما لمخرجات التعليم المختلفة والتوظيف مستقبلا مؤكدا على ان اهمية تلك المشاريع تكمن في المشاريع ذاتها وخلق فرص وظائف جديدة ناتجة عن تشغيلها.واوضح ان القطاع النفطي يقوم بتنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية وعلى راسها مشروع الوقود البيئي في شركة البترول الوطنية مشيرا الى ان الكويت تسعى جاهدة لانتاج الغاز الطبيعي ليعد موردا هاما للطاقة وبديلا عن استخدام الوقود الثقيل.

وقال ان التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة هذا العام يبين بوضوح التاثير السلبي لعدم التغيير في سياسات الطاقة وتوقع زيادة التازم في كل النواحي المتعلقة بامن الطاقة تقريبا كما هو الحال في سيناريو السياسات الحالية.

من جانبه قال المدير التنفيذي لمركز ابحاث الطاقة والبناء في معهد الكويت للابحاث العلمية أسامة الصياغ في كلمة مماثلة ان التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة يضع رؤية لنظام الطاقة العالمي من المصدر إلى المستهلك وكل ما يمر خلالها من الصناعات التحويلية.واوضح الصياغ ان التقرير ينظر إلى مصادر الطاقة من نفط وغاز وطاقة متجددة وغيره وصولا إلى التكنولوجيات التي يتعامل معها.

واقاد ان الطلب على النفط لن يشهد نموا في ظل وجود منافسين آخرين إضافة إلى النفط الصخري «وهنا تكمن المشكلة في ظل عدم وجود نمو على الطلب مشددا على أن التقرير يدق ناقوس الخطر دائما.

من جهته قال المنسق المقيم لمكتب الأمم المتحدة بالكويت الدكتور طارق الشيخ في كلمة مماثلة ان الأمم المتحدة تسعى الى قيادة مبادرة طاقة مستدامة للجميع لضمان إمكانية حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة وتحسين كفاءة الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتي تدخل ضمن أهداف التنمية المستدامة.

واضاف الشيخ ان الأمم المتحدة تسعى كذلك من خلال عملها الدؤوب مع شركائها في مختلف دول العالم بحلول عام 2030 إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية إضافة إلى مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة.

وذكر ان المنطقة العربية تتمتع باحتياطيات كبيرة في مجال النفط والغاز الطبيعي كما ان لديها اعلى مستويات من الإشعاع الشمسي ومع ذلك فان العديد من البلدان العربية لا تزال تخطو خطوات بطيئة على درب تطوير قدراتها على انتاج الطاقة المتجددة التي تشكل نسبة قليلة من مزيج الطاقة في المنطقة.

وذكر ان الكويت تعتبر من الدول الرائدة في مجال الطاقة المتجددة عبر رؤية (كويت جديدة 2035) والتي ستسهم في خلق بنية تحتية متطورة واقتصاد مستدام للأجيال القادمة.